

رسالة في اختلاف الخصوم

٢١٦، ٢  
١



٢١٦٣

رسالة في اختلاف الخصوم في المطالبة بعد المناذاة على

الفلوس . . كتبت في القرن الحادي عشر الهجري

تقديرا .

١٥٤٥

٥٠٢٠٥٨٤ اسم

١٧ س

١٢ ق

نسخة حسنة ، خطها نسخ .

أ - تاريخ النسخ .

١ - المعاملات ، فقه اسلامي



رسالة في اختلاف الخصوم  
في مطالبه بعد المناداة على الغلو

المكتبة العمومية

صاحبها محمد أحمد المصري وأولاد

المصر

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <b>رسالة في اختلاف الخصوم</b> الرقم <b>١٥٤٥</b>
اسم المؤلف <b>٩</b>
تاريخ النسخ <b>٩</b>
عدد الأوراق <b>١٤</b>
ملاحظات <b>نقطة</b> - مطبوعة <b>٢٠١٦</b>

رسالة في اختلاف الخصوم  
رسالة في مطالبه بعد المناداة على الغلو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى وَبَعْدَ فَقْدِ كَثَرِ السُّؤَالِ  
مِمَّا وَقَعَ كَثِيرًا فِي هَذِهِ الْأَرْمَانِ وَهُوَ اخْتِلَافُ الْخُصُومِ فِي الْمَطَالِبَةِ  
بَعْدَ الْمُنَادَاةِ عَلَى الْفُلُوسِ كُلِّ رَطْلٍ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ  
بِسْتَةٍ وَثَلَاثِينَ وَهَلْ يَطَالِبُ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ  
الْزُّوْمِ أَوْ يَوْمَ الْمَطَالِبَةِ وَهَلْ يَأْخُذُ مِنَ الْفُلُوسِ لِحُدُودِ الْمُتَعَامِلِ  
بِهَآءِ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالْعَدِّ فَرَأَيْتُ أَنْ أَنْظِرُ فِي ذَلِكَ وَفِي  
جَمِيعِ فُرُوعِهِ تَخْرُجُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَكَذَلِكَ الْوَنُودِي  
عَلَى الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ وَقَدْ وَقَعَ فِي سَنَةِ أَحَدِي وَعَشْرِينَ  
وَتِمْنَانِيَةِ عَكْسٍ مَا خُنَّ فِيهِ وَهُوَ عِزَّةُ الْفُلُوسِ وَغُلُوبُهَا بَعْدَ  
كَثَرَتِهَا وَرُخْصَتِهَا وَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ قَاضِي الْقَضَاةِ جَلَالُ الدِّينِ  
الْبَلْقِينِي كَلَامًا مُخْتَصَرًا فَنَسَرُّهُ تَعَرُّنْتُكُمْ بِمَا وَعَدْنَا بِهِ نَقَلْتُ  
مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا قَاضِي الْقَضَاةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عِلْمِ الدِّينِ الْبَلْقِينِي  
قَالَ فِي فَوَائِدِ الْإِخْوَانِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ جَلَالِ الدِّينِ وَتَحْرِيرِهِ مَا قَالَ  
اتَّفَقَ فِي سَنَةِ أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَتِمْنَانِيَةِ عِزَّةِ الْفُلُوسِ بِمِصْرَ  
وَعَلَى النَّاسِ دِيُونٌ فِي مِصْرَ مِنَ الْفُلُوسِ وَكَانَ سَعَرُ الْفِضَّةِ  
قَبْلَ عِزَّةِ الْفُلُوسِ كُلِّ دِرْهَمٍ بِتِمْنَانِيَةِ دِرْهَمٍ مِنَ الْفُلُوسِ تَعَرُّنْتُكُمْ

بِتِسْعَةٍ وَكَانَ الدِّيْنَارُ الْفُلُوزِي بِمَا يَتَيْنِ وَسِتِينَ دِرْهَمًا مِنَ الْفُلُوسِ  
وَالْمِزْرَجَةُ بِمَا يَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَالنَّاصِرِي بِمَا يَتَيْنِ وَعَشْرَةٌ وَكَانَ  
الْقَطَّارُ الْمِصْرِي سِتْمَانِيَةِ دِرْهَمٍ فَعِزَّتِ الْفُلُوسُ وَتَوَدَّى عَلَى الدِّرْهَمِ  
بِسَبْعَةِ دِرْهَمٍ وَهَلْ عَلَى الدِّيْنَارِ نَاقِصٌ خَمْسِينَ فَوْقَ السُّؤَالِ عَنْ  
مَنْ لَمْ يَجِدْ فُلُوسًا وَقَدْ طَلَبَ مِنْهُ صَاحِبُ دَيْنِهِ الْفُلُوسَ فَلَمْ  
يَجِدْهَا فَقَالَ اعْطِنِي عَوَضًا عَنْهَا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً بِسَعَرِ يَوْمِ  
الْمَطَالِبَةِ مَا الَّذِي تَحِبُّ عَلَيْهِ وَظَهَرَ لِي فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ  
قَرِيبَةٌ الشَّيْءِ مِنْ مَسْئَلَةِ أَهْلِ الدِّيْنَةِ وَالْمُنْقُولِ فِي أَهْلِ الدِّيْنَةِ أَنَّهَا  
أَنْ بَعْدَتْ فَانْهَ يَجِبُ قِيَمَتُهَا بِالْعَدِّ مَا بَلَغَتْ عَلَى الْجَدِيدِ **قَالَ**  
الرَّافِعِيُّ فَيَقُومُ الْأَهْلُ بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَبِرَأْيِ صِفَتِهَا فِي التَّغْلِيظِ  
فَإِنْ غَلِبَ نَقْدُهَا فِي الْبَلَدِ تَحْيِرُ الْحَاجِي وَيَقُومُ الْأَهْلُ الَّتِي لَوْ  
كَانَتْ مَوْجُودَةً وَجِبَ تَسْلِيمُهَا فَإِنْ كَانَتْ لَهُ أَهْلٌ مَعِيَّةٌ وَجِبَ  
قِيَمَةُ الصَّحَاحِ مِنْ ذَلِكَ النِّصْفِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَهْلٌ فَيَقُومُ  
مِنْ صِتْفِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ **وَحَكِي** صَاحِبُ التَّهْذِيبِ  
وَجِهَيْنِ فِي أَنَّهُ هَلْ يَعْتَبَرُ قِيَمَةُ مَوَاضِعِ الْوُجُودِ أَوْ قِيَمَةُ بِلَادِ الْأَعْوَا  
لَوْ كَانَتْ الْأَهْلُ مَوْجُودَةً فِيهَا وَالْأَشْيَاءُ الثَّانِي وَوَقَعَ فِي لَفْظِ الثَّانِي  
أَنَّهُ يَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْوُجُوبِ وَالْمُرَادُ عَلَى مَا يُفْهَمُهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ



يوم وجوب التسليم ألا تراهم قالوا ان الدين الموجهة على العاقلة  
يقوم كل بخم منها عند محله **وقال** الروياني ان وجبت الدين  
والابل مفقودة فيعتبر قيمتها يوم الوجوب أما اذا وجبت الدين  
وهي موجودة فلم يتفق الا على ان عوزت بحسب قيمة يوم  
الاعواز لان الحق حينئذ يحول الى القيمة **قال** هذه تناظر  
مسئلتنا لانه وجب عليه بتقوم معلوم الوزن وهو قنطار من  
الفلوس مثلا فلم تجده فان جريتا على ظاهر النص الذي نقله  
الرافعي فلا يلزمه الحاكم الا بقيمة يوم الاقرار فينظر في سعر الذ  
والفضة يوم الاقرار ويحكم عليه القاضي بذلك فان قلنا بما قاله  
الروياني فيجب قيمتها يوم الاعواز فان الاقرار كانت قبل العرة  
انتهى ما اجاب به البلقيني **اعلم** انه نحي في جوابه الى اعتبار قيمة الفلوس  
وذلك لانها عذمت او عوزت فلم تجعل الا بزيادة لم يجب بحسب  
كما صححه النووي في الغصب بل يرجع الى قيمته وانما انتهت على  
هذا البلايظن ان الفلوس من المتقومات وانما هي من المثليات  
في الاصح والذهب والفضة المضروبان مثليان بلا خلاف الا ان  
في المغشوش منها وجهان انه متقوم اذا انقرر هذا فاقول  
فثبتت الفلوس في الذمة بامور منها **القرض** وقد تقرر ان القرض

الصحيح

الصحيح يرد فيه المثل مطلقا فاذا اقترض منه رطل فلوس فالواجب  
رد رطل من ذلك الجنس سواء زادت قيمته ام نقصت اما في صورة  
الزيادة فان القرض كالسلم وسياتي التقل فيه واما في صورة النقص  
فقد قال في الروضة من زوايده ولو اقترضه نقدا فابطل السلطان  
به فليس له الا التقدي الذي اقترضه نص عليه الشافعي فاذا كان هذا  
مع ابطاله فمع نقص قيمته من باب الاولي **ومن** صورة الزيادة  
ان تكون المعاملة بالوزن ثم ينادي عليها بالعدد ويكون العد  
اقل وزنا وقولي فالواجب اشارة الى ما يحصل الاجبار عليه  
من الجانبين هذا على دفعه وهذا على قبوله وبه يحكم الحاكم اما  
لو تراضيا على زيادة او نقص فلا اشكال فان رد اكثر من قدر  
القرض جاز بل مندوب واخذ اقل من دينه ابر من الباقي  
وقولي من ذلك الجنس احتراز من غيره كان اخذ بدله عروضا  
او نقدا ذهبا او فضة وهذا مرجعه الى التراضي ايضا فانه  
استند الى وهو من انواع البيع ولا يجبر فيه واحد منهما فان  
اراد اخذ بدله فلوسا من الجدد المتعامل بها عددا افضل هو من  
جنسه لكون الكل خاسا ولا اختصاصه بوصف زايد وزيادة  
قيمة محل نظر والظاهر الاول لكن لا اجبار فيها ايضا لاختصاصها



بما ذكر فان تراضيا علي قدر فذاك والا فلا يجبر المدين علي دفع رطل  
منها لانه ازيد قيمة ولا يجبر الدائن علي اخذ قدر حقه منها عددا  
لانه انقص وزنا فان عدت الفلوس فلم توجد اصلا رجع الي  
قدر قيمتها من الذهب والفضة ويعتبر ذلك يوم المطالبة في اخذ  
الان لو قدر انعدامها في كل عشرة ارطال دينار ولو اقترض  
منه فلوسا عددا اكستة وثلاثين ثم ابطال السلطان المعاملة بها  
عددا او جعلها وزنا كل رطل بستة وثلاثين كما وقع في بعض  
السنين فان كان الذي قبضه معلوم القدر بالوزن رجع بقدره  
وزنا ولا تعتبر زيادة قيمته ولا نقصها وان لم يكن وزنه معلوما  
فهو قرض فاسد لان شرط القرض ان يكون القرض معلوم القدر  
بالوزن او الكيل وقرض المجهول فاسد والعدد لا يعتبر به المقبوض  
والقرض الفاسد يضمن بالمثل او بالقيمة وهنا قد تغذر الرجوع الي  
المثل للمجهول بقدره فيرجع الي القيمة وهل يعتبر قيمة ما اخذ يوم  
القبض او يوم التصرف الظاهر الاول فقد اخذ ما قيمته يوم قبضه  
ستة وثلاثون فيرد ما قيمته الان كذلك وهو رطل او مثله  
من الفضة او الذهب **فرع** فان وقع مثل ذلك في الفضة بان  
اقترض منه انصافا بالوزن ثم ثودي عليها بانقص او بازيد او

بالعدد

بالعدد او اقترض عددا ثم ثودي عليها بالوزن فلا يخفي قياسه علي  
ما ذكرنا **فصل** ومنها السلم والاصح جوازه في الدراهم والدينار  
والفلوس بشرطه ومعلوم انه لا يتصور فيه قسم العدد لا شرائط  
الوزن فيه فاذا حل الاجل لزمه القدر الذي اسلم فيه وزنا سواء  
زادت قيمته عما كان وقت السلم ام نقصت ويجب تحصيله بالغاي  
ما بلغ فان عدم فليس الا الفسخ والرجوع براس المال او الصبر الي  
الوجود ولا يجوز الاستبدال عنه فان كان راس المال فلوسا  
وهي باقية بعينها اخذها وان تليفت رجع الي مثلها وزنا **فصل**  
ومنها ثمن ما يبيع به في الذمة قال في الروضة واصليا لو باع بنقد  
معين او مطلق وحملناه علي نقد البلد فابطل السلطان ذلك النقد  
لم يكن للبائع الا ذلك النقد كما لو اسلم في حنطة فرخصت فليس  
له غيرها وفيه وجه شاذ ضعيف انه مخير ان شا اجاز العقد وان  
شافسخه كما لو تغيب قبل القبض انتهى **فاقول** هنا صور احداها  
ان يبيع برطل فلوس فهذا ليس له الا رطل زاد سعره ام نقص  
سوا كان عند البيع وزنا فجعل عددا ام عكسه وكذا الوبايع باوقية  
فضة او عشرة انصاف وهي خمسة دراهم او دنانير ذهب  
ثم تغير السعر فليس له الا الوزن الذي سمي **الثانية** ان يبيع بالف



فلوساً أو فضة أو ذهباً أثر بتغير السعر قطا هو العبارة المذكورة  
أن له ما سمي الفاعند البيع ولا عبرة بما طرأ وتحتل أن له ما سمي  
الفاعل المطالبة وتكون عبارة الروضة محمولة على الجنس لا القدر  
وهذا الاحتمال وإن كان أوجه من حيث المعنى إلا أنه لا يتأتى  
في صورة الإبطال إذ لا قيمة حينئذ إلا عند العقد لا عند  
المطالبة ويرد أيضاً التشبيه بمسئلة الحنطة إذا رخصت  
**الثالثة** أن يبيعه بعد دمن الفضة أو من الفلوس عشرة  
أضاف أو مائة فليس في الدمة وهي محمولة الوزن فهذا  
البيع فاسد فالمقصود به يرجع بقيمته فيما أطلقه الشئان  
لا بما بيع به وليس من غرضنا وإن قلنا يرجع في المثلي منه  
بالمثل كما صححه الأسوي فكان المبيع فلوساً فالحكم فيه  
كالمغضوب وسيأتي **فصل** ومنها الأجرة وفيها الصور الثلاثة  
المذكورة في البيع والرجوع في الثالثة إلى أجرة المثل **فصل**  
ومنها الصداق ومنه الصور الثلاثة المذكورة أيضاً  
والرجوع في الثالثة إلى مهر المثل **فصل** ومنها بدل  
الغصب بأن غصب فلوساً أو فضة أو ذهباً أثر بتغير سعرها  
فإن تغير إلى نقص لزمه رد مثل ما يساوي المغضوب في القيمة

في أعلى

في أعلى أحواله من الغصب إلى التلف أو إلى زيادة لزمه رد المثل  
وزناً أو زيادة للمالك فإن كان المغضوب عددياً فالقول قول  
الغاصب في قدر وزنه لأنه غارم **فصل** ومنها المقبوض  
بالببيع الفاسد وحكمه حكم الغصب وهو اعتبار أكثر القيمة  
من يوم القبض إلى يوم التلف **فصل** ومنها الإلتلاف بلا  
غصب ويرجع فيه إلى المثل وزناً من غير اعتبار نقص ولا  
زيادة وكذا لو بيعت الفلوس أو الفضة أو الذهب ثم حصل  
بعد تلفها رجوع إلى مثليها وزناً وكذا لو كانت ثمناً وتلفت ثم  
رد المبيع بعيب أو غيره وكذا لو التقتت وجا المالك بعد  
التملك والتلف فالرجوع في الكل إلى المثل وزناً ولا يعتبر  
بما طرأ من زيادة السعر أو نقصه وكذا لو بيعت ثم حصل  
تخالف وفسخ وهي تالفه فيما صححه صاحب المطلب لكن  
الذي أطلقه الشئان وجوب القيمة فيه وعلى هذا الاعتبار  
قيمتها يوم التلف **ومنها** لو استعيرت فإن الأصح جواز  
إعارة الدرهم والدنانير للثمن والذي أطلقه الشئان  
في تلف العارية الرجوع بالقيمة ويعتبر يوم التلف وصح  
السبي الرجوع بالمثل في المثلي والمعتمد إطلاق الشئان



**ومنها** لو اخذت على جهة السَّوم فتلقت وفيها القيمة وتعتبر  
يوم القَيْض فيما صححه الامام ويوم التلف فيما صححه غيره **ومنها**  
لو اخذت على جهة الزكاة المعجلة واقتني الحال الرجوع وهي  
تالفة رجع بنصف منها وزنا **ومنها** لو اداها الضامن  
عن المضمون حيث له الرجوع وحكمه حكم العوض **فصل**  
في حكم ذلك الاوقاف اذا شرط الواقف لارباب الوظائف  
معلوماً من احد الاصناف الثلاثة ثم تغير سعرها عما كان  
حالة الوقف فله حالان **الاول** ان يتعلق ذلك بالوزن  
بان يشترط مثقالاً من الذهب او عشرة دراهم من الفضة  
او رطلاً من الفلوس فالمستحق الوزن الذي شرطه زاد سعره  
ام نقص **الثاني** ان يتعلق به غيره بثمنية مثلاً ويكون هذا  
القدر قيمة الدينار يومئذ او قيمة اثني عشر درهماً ونصف  
او قيمة عشرة ارطال من الفلوس فالعبرة بما قيمته ذلك  
فلو زاد سعر الدينار فصار باربعماية فله في الحال الاول  
دينار وفي الثاني دينار ونصف وكذا لو زادت قيمة دراهم  
الفضة او نقصت او قيمة ارطال الفلوس فالمستحق ما يساوي  
ثلثمائة في الحال الثاني وما هو الوزن المقرر في الحال الاول **فصل**

اذا

اذا احتصل ريع الوقف عند الناظر والباشر والجابي فنودي عليه  
برخص نظر فان حصل منه تقصير في صرفه بان شرط الواقف الصرف  
في كل شهر فحصل الربيع في الشهر الثاني واخر الصرف يوماً واحداً مع  
حضور المستحقين في البلد عصي واشتر ولزمه ضمان ما نقص بالمناداة  
من ماله لانه كالفاسد بوضع يده عليه وجبسه عن المستحقين ولو  
نودي عليه والحالة هذه بزيادة كانت للوقف كما هو واضح وان  
لم يحصل منه تقصير بان كان شرط الواقف الصرف في كل سنة  
فحصل الربيع قبل تمام السنة او حصل عند الوقت الذي شرط الصرف  
عنده بعض الربيع وهو يسير جداً بحيث لا يمكن قسمته واخر ليجتمع  
ما يمكن قسمته فهذا لا تقصير فيه والنقص الحاصل يكون من ضمان  
الوقف ولا يدخل على المستحقين منها شيء كما لو رخصت اجرة عقار  
الوقف فانه على الوقف ولا ينقص بسببها شيء من معالم المستحقين  
ولو نودي عليه والحالة هذه بزيادة كانت للوقف ثم عند  
الصرف للمستحقين يراعى ما قدمناه في الحالين المذكورين في الفصل  
الذي قبل هذا او يعمل بما يقتضيه **فصل** في الوصية اذا اوصي  
له باحد الاصناف الثلاثة وتغير سعرها من الوصية الى  
الموت فالظاهر انها على الحالين المذكورين في الوقف ان علق



بالوزن فلو وصي له ما ذكر سواء زاد السعر أم نقص كما لو وصي له بيت  
فزادت قيمته أو نقصت فإن علق بالقدر المستحق القدر المسمى  
**فصل** ومما وقع السؤال عنه من طلق زوجته وله منها ولد  
وقرر له القاضي فرضا كل شهر مائة درهم معاملة تاريجيه فهل  
يلزمه عند تغير السعر ما قدره مائة يوم التقرير أو يوم الدفع  
**واقول** إن كان الولد رضيعا والتقرير اجرة الرضاع فالحكم ما سبق  
في الاجرة لها على ثلاث صور وهي الصورة هي الثانية قطاها  
ما في الروضة في مسئلة البيع إن عليه ما يسمى مائة عند التقرير  
وعلى الاحتمال الذي ذكرناه إن عليه ما يسمى مائة عند المطالبة  
وإن كان الولد فطما فالمقرر نفقة القريب وأصل الواجب  
فيها إنما هو الانصاف بقدر الكفاية فإذا راي الحاكم تقرير  
عوض عن ذلك من النقود أو الفلوس ثم تغير السعر فهذا  
الذي قرر ليس بلازم بل ليل أنه لو زاد سعر القوت والادام  
احتج إلى زيادة على المقرر فالواجب عليه في هذه الصورة  
ما يسمى مائة عند المطالبة قطعا ولا يطرقة احتمال أصلا  
**فصل** ودين الكتابة يأتي فيه ما في البيع ودين المحارحة  
ليس بلازم والمدار فيه على قدرة العبد **فصل** ووقع السؤال

عن طباح الشحنة ياخذ انصبا المستحقين من الطعام والخبز  
فيبيعها ثم يدفع لهم في آخر الشهر قدرا معلوما أقل مما باع به  
**واقول** إن كان أخذها على جهة الشراء من أربابها فهذا الشراء  
فاسد لأنه شراء لم يوجد بعد فحكمه في البيع والنقص حكم البيع  
الفاقد فيضمنه بقيمته من النقود وإن كان على جهة أنه وكيل  
عن أربابها في البيع فهو وكيل يجعل فيبيعه وتضمنه صحيح شرعا  
جعل نصيب كل واحد على حدة ولم يخلطه بغيره ولا تصرف فيه  
ودفعه إليه بمرمته وله منه القدر الذي شرط له كالثالث مثلا  
وإن تصرف فيه فهو متعدي بالتصرف والقدر الذي تصرف فيه  
يضمنه بمثله والباقي يدفعه بعينه وإن خلطه ضمنه أيضا بمثله  
**فرع** من فتاوي ابن الصلاح سئل عن رجل تزوج امرأة على  
مبلغ من الفلوس في الذمة فانعدم النحاس فهل يرجع إلى قيمة  
الفلوس بقيمة البلد الذي عقدوا النكاح فيه أم بقيمة البلد الذي  
يطالب فيه **فاجاب** لا يرجع إلى قيمتها أصلا كما لا يرجع إلى قيمة  
المسلم فيه عند تعذره وإنما يثبت لها الرجوع إلى مهر المثل بالنفس  
أو الانقاسا وهذه فتاوى ختم بها الكتاب **الاول** يكره للامام  
ابطال المعاملة الجارية بين الناس لما أخرجه أبو داود عن



ابن مسعود قال نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكسر سكة  
المسلمين المجازة بينهم الامن باسم **الثانية** اخرج ابن ابي شيبة في  
المصنف عن كعب قال اول من ضرب الدينار والدرهم ادم عليه السلام  
**الثالثة** قال في شرح المذهب قال الشافعي والاصحاب بكم  
للامام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح من غش ليس منا  
ولان فيه افساد للنقود واضراراً بذوي الحقوق وغلا الاسعار  
وانقطاع الاجلاب وغير ذلك من المفاسد قال — ويكره لغير  
الامام ضرب المغشوشة لما ذكرناه في الامام ولان فيه افتياتا علي  
الامام ولانه يخفي فيغير به الناس بخلاف ضرب الامام **الرابعة**  
قال الاصحاب يكره لغير الامام ضرب الدراهم والدينار وان  
كانت خالصة لانه من شان الامام ولانه لا يومن فيه الغش  
والافساد **الخامسة** قال الاصحاب من ملك دراهم مغشوشة  
كره له امساكها بل يسبها ويصفها قال القاضي ابو الطيب الا  
اذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره امساكها قال — في شرح  
المذهب وقد نص الشافعي على كراهة امساك المغشوشة واتفق  
عليه الاصحاب لانه يغرمه ورثته اذ مات وغريمه في الحياة  
كذا علمه الشافعي وغيره **السادسة** قال في شرح المذهب اذا كان

الغش

٢٤  
٧  
الغش في الدراهم مستهلك بحيث لو ضيعت لم يكن له صورة جازت  
المعاملة بها بالاتفاق وان لم يكن مستهلكا فان كانت الفضة معلومة  
لا تختلف صحة المعاملة بها على عينها الحاضرة وفي الذمة بالاتفاق  
ايضا وان كانت الفضة التي فيها مجهولة ففيها اربعة اوجه اصحابها  
الجواز لعينه في الذمة لان المقصود رواجها ولا يضر اختلاطها بالبخا  
كما يجوز بيع المخونات باتفاق وان كانت افرادها مجهولة المقدار  
والثاني المنع لان المقصود الفضة وهي مجهولة كما لا يجوز بيع اللبن  
المخلوط بالماء بالاتفاق **الثالث** تصح باعيانها ولا يصح التزامها  
في الذمة كما يجوز بيع الحنطة المختلطة بالشعير بعينه ولا يصح  
السلم فيها ولا قرضها **الرابع** ان كان الغش فيها غالبا لم تجز ولا اجاز  
**السابعة** قال الخطابي كان اهل المدينة يتعاملون بالدراهم  
عدداً وقت قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه  
قول عائشة في قصة شرايها بريرة ان شا اهلك ان اعدتها  
لهم عدة واحدة فعلت تريد الدراهم فارشدتهم النبي صلى الله  
عليه وسلم الي الوزن وجعل المعيار وزن اهل مكة وكان الوزن  
الجاري بينهم في الدراهم ستة دنانير وهو درهم الاسلام في جميع  
البلدان وكانت الدراهم قبل الاسلام مختلفة الاوزان في البلدان



فمنها البعلي وهو ثمانية دنانير واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر  
يستعملونها مناصفة مائة بعليّة ومائة طبرية وكان في المائتين  
منها خمسة دراهم زكاة فلما كان زمن بني أمية قالوا ان ضربنا  
البعليّة ظن الناس انها التي تعتبر الزكاة فيضرب الفقراء وان ضربنا  
الطبرية ضرر ارباب الاموال فجمعوا الدرامم البعلي والطبري  
وجعلوها درهمين كل درهم سنة دنانير **واما** الدنانير فكانت  
تحمّل اليهم من بلاد الروم فلما اراد عبد الملك بن مروان ضرب  
الدنانير والدرهم سأل عن اوزان الجاهلية فاجمعوا له  
علي ان المثلثان اثنان وعشرون قيراطا الاحبة بالشامي  
وان كل عشرة من الدرامم سبعة مثاقيل فضربها اثني عشر قيراطا  
**وقال** الماوردي في الاحكام السلطانية المستقرة في الاسلام  
وزن الدرهم ستة دنانير كل عشرة سبعة مثاقيل واختلف  
في سبب استقرارها على هذا الوزن فقليل كانت في الفرس  
ثلاثة اوزان منها درهم على وزن المثلثان عشرون قيراطا  
ودرهم اثني عشر ودرهم عشرة فلما احتج في الاسلام على تقديره  
اخذ الوسط من جميع الاوزان الثلاثة وهو اثنان واربعون  
قيراطا فكان اربعة عشر قيراطا من قراريط المثلثان **وقيل**

ان عمر بن الخطاب راي الدرهم مختلفة منها البعلي ثمانية دنانير  
والطبري اربعة دنانير واليميني دنانير واحد فقال انظروا الغلب  
ما يتعامل الناس به من اعلاها وادناها فكان البعلي والطبري  
فجمعوا فكان اثني عشر دنانير فاخذ نصفها فكان ستة دنانير فجعله  
درهم الاسلام **قال** واختلف في اول من ضربها في الاسلام فحكى  
عن سعيد بن المسيّب اول من ضربها في الاسلام عبد الملك  
ابن مروان **قال** ابو الزناد امر عبد الملك بضربها في احراق  
سنة اربع وسبعين من الهجرة **وقال** المدائني بل ضربها في اخر  
سنة خمس وسبعين ثم امر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين  
**قال** وقيل اول من ضربها مصعب بن الزبير بامر اخيه عبد الله  
ابن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكاسرة ثم غيرها الحاج اثماني  
كلام الماوردي **وقال** ابن عبد البر في التمهيد كانت الدنانير  
في الجاهلية واول الاسلام بالشام وعند عرب الحجاز كلها رومية  
تضرب ببلاد الروم عليها صورة الملك واسم الذي ضربت في ايامه  
مكتوب بالرومية وزن كل دينار منها مثقال كمثل هذا وهو  
وزن درهمين ودنانيرين ونصف خمسة اسباع حبة وكانت  
الدرامم بالاعراق وارض الشام كلها كسروية عليها صورة كسري واسمه



لاوي وابن قروط الى عبد الملك انه صاعده سكا ليوجه اليه بها  
فيضرب عليها الدنانير فقال عبد الملك لرسوله لا حاجة لنا فيها  
قد عملنا سكا نقشنا عليها توحيد الله واسم رسوله عليه السلام  
وكان عبد الملك قد جعل لله تانير مثاقيل من زجاج ليل تغير  
او تحول الي زيادة او نقصان وكانت قبل ذلك من حجارة وامر  
بنودي ان لا يتبايع احد بعد ثلاثة ايام من نداءه بدينار رومي  
فغضب الدنانير العربية وبطلت الرومية **وقال** القاضي عياض  
لا يصح ان تكون الدراهم والاوقية بمحمولة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يوجب الزكاة في اعداد منها ويقع بها المبايعات والائتمنة  
كما ثبت في الاحاديث الصحيحة قال وهذا يبين ان قول من  
زعم ان الدراهم لم تكن معلومة الي زمن عبد الملك بن مروان  
وانه جمعها برأي العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل  
وزن الدرهم ستة دوانق قول باطل وانما معني ما نقل  
من ذلك انه لم يكن منها شيء من ضرب الاسلام ونقشه وتفسيرها  
وزنا واحدا واعيانا يستغني فيها عن الموازين فجمعوا اكبرها  
واصغرها وضربوه علي وزنهم **وقال** الرازي اجمع اهل العصر  
الاول علي التقدير بهذا الوزن وهو ان الدرهم ستة دوانق كل

عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولم يتغير المثقال في الجاهلية ولا  
في الاسلام **وقال** النووي في شرح المذهب الصحيح الذي يتعين  
اعتماده واعتقاده ان الدراهم المطلقة في زمن رسول الله  
صلي الله عليه وسلم كانت معلومة الوزن معروفة المقدار وهي  
السابقة الي الافهام عند الاطلاق وبها تتعلق الزكاة وغيرها  
من الحقوق والمقادير الشرعية ولا يمنع من هذا كونه كان هذا  
دراهم اخري اقل او اكثر من هذا القدر فاطلاقه عليه السلام  
الدراهم محمول علي المفهوم عند الاطلاق وهو كل درهم ستة دوانق  
كل عشرة سبعة مثاقيل واهم اهل العصر الاول فمن بعدهم  
عليه الي يومنا هذا ولا يجوز ان يجمعوا علي خلاف ما كان في زمن  
رسول الله صلي الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين واما مقدار  
الدرهم والدينار فقال الحافظ ابو محمد عبد الحق في كتاب الاحكام  
قال ابن حزم بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بتميزه فكل  
اتفق علي ان دينار الذهب بمكة وزنه ثنتان وثمانون حبة  
وثلاثة اعشار حبة من حب الشعير المطلق والدرهم سبعة  
اعشار وعشر عشر حبة والرطل مائة درهم وثمانية وعشرون  
درهما بالدرهم المذكور هذا كلام ابن حزم **قال** النووي بعد الرادة



في شرح المذهب وقال غير هو ولا وزن الرطل البغدادي مائة  
 وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وهو تسعون  
 مثقالاً انتهى **وقال** ابن سعد في الطبقات حدثنا محمد  
 ابن عمر الواقدي حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن  
 أبيه قال ضرب عبد الملك بن مروان الدراهم والدنانير  
 سنة خمس وسبعين وهو أول من أحدث ضربها ونقش  
 عليهما وفي الأول للعسكري أنه نقش عليهما اسمه **وأخرج**  
 ابن عساکر في تاريخه من طريق الحميدي عن سفيان قال  
 سمعت أبي يقول أول من وضع وزن سبعة الحارث بن  
 أبي ربيعة يعني العشرة عدد أسبعة وزنا **وأخرج** ابن عساکر  
 عن المغيرة قال أول من ضرب الدراهم الزيوف عبيد الله  
 ابن زياد وهو قاتل الحسين **وفي** تاريخ الذهبي أول من  
 ضرب الدراهم في بلاد العرب عبد الرحمن بن عبد الحكم الأموي  
 القائم بالاندلس في القرن الثالث وإنما كانوا يتعاملون بما  
 يحمل إليهم من دراهم المشرق **وأخرج** ابن أبي حاتم في تفسيره  
 عن أبي جعفر قال القنطار خمسة عشر ألف مثقال والمثقال  
 أربعة وعشرون قيراطاً **وأخرج** ابن جرير في تفسيره عن الديلمي

في قوله

في قوله تعالى والقنطار القنطرة قال يعني المصروبة حتى صارت  
 دنانيراً ودراهم **الفائدة الثامنة** في تحرير الدراهم النقرة التي  
 كانت يتعامل بها في القرن الثامن وشرطها أرباب الدولة  
 القتلا وونية في أوقافهم كشيخون وصرغتمش ونحوهما الذهبي  
 في تاريخه في سنة اثنين وثلاثين وسماية امر الخليفة المستعين  
 بضرب الدراهم الفضة ليتعامل بها بدلاً عن قراضة الذهب  
 مجلس الوزير وأخضر الولاة والتجار والصيارفة وفرشت الانطاع  
 وأفرغ عليهما الدراهم قال الوزير قد رسم مولانا أمير المؤمنين بمعاينة  
 هذه الدراهم عوضاً عن قراضة الذهب رفقاً بكم وإتقائكم  
 من التعامل بالحرام من الصرف الربوي فأعلنوا بالدعائم وأدبرت  
 بالعراق وسعرت كل عشرة دينار فقال الموفق أبو المعالي  
 ابن أبي الحديد الشاعر في ذلك **شعر**  
 لا عد مناجيل زابك فينا ، أنت باعدتنا عن التطفيف ،  
 ورسمت اللجين حتى الفناء ، وما كان قبل بالمالوف ،  
 ليس للجمع كان منعك للصرف ، ولكن للعدل والتعريف ،  
**وقال** ابن كيلا في تاريخه في سنة ست وسبعين وسماية بيع  
 الأرباب القنطار خمسة وعشرين درهماً نقرة وقيمتها إذا ذاك



ست مثاقيل ذهب وربع انتهى وهذا علي ان كل عشرين درهما  
 مثقال **وقال** ابن حجر ايضا في هذه السنة غلا السعر بدمشق  
 فبيعت الحبة الواحدة بثلاث درهم من حساب ستين دينار  
 وهذا ايضا علي ان كل عشرين درهما مثقال **التاسعة** التعامل  
 بالفلوس قد يرمي قال الجوهرى في الصحاح الفلاس تجمع علي افلاس  
 وفلوس وقد افلاس الرجل صار مفلسا كما صار ت دراهمه فلوسا  
 وز يوفاء وتجوز ان يراد به انه صار الي حالة يقال فيها ليس معه  
 فلس انتهى وهذا يدل علي وجودها في زمن العرب **وقال**  
 سعد بن منصور في سننه حدثنا محمد بن ابان عن حماد عن  
 ابراهيم قال لا باس بالسلف في الفلوس اخرجهم الشافعي في الام  
 والبيهقي في سننه دليل علي انه لا ربا في الفلوس و ابراهيم هو  
 البخاري وهذا يدل علي وجودها في القرن الاول **واخرج**  
 ابن ابي شيبة في المصنف عن مجاهد قال لا باس بالفلاس بقلين  
 يدا بيد واخرج عن حماد مثله **واخرج** عن الزهري انه سئل  
 عن الرجل يشتري الفلوس بالدرهم قال هو صرف فلا يفارقه  
 حتي يستوفيه وذكر العولي في كتاب الاوراق انه في سنة احدى  
 وسبعين ومائتين ولي هارون بن ابراهيم الهاشمي حسبة بغداد

في زمن

في زمن الخليفة المعتد فامراهل بغداد ان يتعاملون بالفلوس  
 فتعاملوا بها علي كره ثم تركوها **العاشر** اخرج سعيد بن منصور  
 في سننه عن عمر بن الخطاب قال من زافت عليه ورقة فلا يخالف  
 الناس انما هي طيات ولينتفع بها سمل ثوب او سحق **واخرج** ايضا  
 عن الشعبي ان عبدا لله بن مسعود باع نغاية بيت المال زيوفاً  
 ونسيات بدرهم دون وزنها فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فنهاه  
 وقال او قد علمنا حتي يذهب ما فيها من نحاس او حديد حتي يخلص  
 الفضة ثم ربع الفضة بوزنها **الحادية عشر**  
 اخرج ابن ابي حاتم عن سعيد بن المسيب قال قرض الدنانير والدرهم  
 من الفساد في الارض **واخرج** عن عطائي قوله تعالى وكان في  
 المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون قال  
 كانوا يقرضون الدراهم **الثانية عشر** قال العسكري في الاوائل  
 اول من اتخذ السنة الموزن من الحديد عبد الله بن عامر وغيره والله اعلم  
 تمت الرسالة المباركة بحمد الله وعونه ،  
 ، وصلي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ،  
 ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ،  
 ، نعم المولي ونعم النصير ،